

أقرت 11 تعديلاً على مشروع قانون الصحة النفسية

«الصحية»: الحبس 3 سنوات لمن يفشي أسرار المريض

تعاون حكومي
نيابي مميز يكفل
حق الشخص
المصاب بمرض
نفسي

الطب النفسي من قبل ضباط الشرطة واقتصاص صلاحية الإحالة على النيابة العامة والقضاء والإدارة العامة للتحقيقات.

وكشف عن موافقة اللجنة على تشديد العقوبات على من يفشي أسرار المريض بزيادة مدة الحبس إلى 3 سنوات بعد أن كانت العقوبة تتراوح من 3 أشهر إلى ستة واحدة وزيادة الغرامة من 500 دينار إلى ألف دينار معتبراً أن الهدف من تشديد العقوبات هو حفظ حقوق المريض وحفظ أسرار



جانب من الحضور



أعضاء اللجنة الصحية

التعديلات شملت إلغاء إحالة الأشخاص إلى الطب النفسي من قبل ضباط الشرطة

التعديلات هي إعادة النظر في أعضاء المجلس التنسيقي بتقليص تمثيل هيئة التدريس من عضوين إلى عضو واحد وإشراك المجتمع المدني في هذا المجلس التنسيقي. وتابع إن التعديلات شملت إلغاء إحالة الأشخاص إلى

التعديلات التي أقرتها اللجنة من شأنها سد الثغرات في بعض المواد والوقوف على تصور نهائي لمعالجة بعض مواطن القصور قبل المداولة الثانية المتوقعة في جلسة الأربعاء المقبل. وقال الخضير إن أهم تلك

الصحية على تعديل 11 مادة من مشروع القانون وإدراج هذه التعديلات ضمن تقريرها النهائي. موضحاً أن التعديلات شملت المواد 12 و14 و20 و22 و30 و31 و34 و36 و37 من القانون. وأكد الخضير أن هذه

وبين الخضير أنه بعد موافقة مجلس الأمة بالمداولة الأولى في الجلسة الماضية على مشروع القانون قدمت بعض الملاحظات والتعديلات التي أقرها المجلس في نفس الجلسة. وأشار إلى موافقة اللجنة

وأوضح أن القانون تم تطويره من خلال تعاون حكومي نيابي مميز ليكفل حق الشخص المصاب بمرض نفسي من جهة وحق المجتمع من جهة أخرى وبمشاركة إيجابية من منظمات المجتمع المدني.

والأطباء النفسيين. وأضاف الخضير أن إقرار قانون جديد يواكب التطورات الطبية الحديثة واحتياجات المرضى وذويهم يعد نقلة مهمة في مجال الطب النفسي والنهوض بحقوق الإنسان في الكويت.

الخضير : القانون الجديد يواكب التطورات الحديثة للنهوض بحقوق الإنسان في الكويت

انجرت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل تقريرها النهائي بشأن التعديلات المطروحة على مشروع القانون في شأن الصحة النفسية والذي أقر في المداولة الأولى تمهيداً للتصويت عليه في جلسة الأربعاء المقبل.

وأكد رئيس اللجنة النائب د.حمود الخضير في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن مشروع القانون بشأن الصحة النفسية يعد من أبرز القوانين التي تخدم المجتمع ويضمن حقوق المرضى

اللجنة اكدت على وزارة التربية ضرورة استمرار تسوية أرصدة العهد أولاً فاولاً

«الميزانيات»: غياب التنسيق بين مخرجات التعليم

وسوق العمل أبرز مواطن الهدر في الميزانية العامة



جانب من الحضور



أعضاء لجنة الميزانيات

هذا الجانب. وحرصت اللجنة على ضرورة متابعة آلية الحصول وزارة التعليم العالي لاستحقاقاتها عن مديونيات الطلبة المتبعدين داخلها وخارجها نتيجة عدم الالتزام بضوابط صرف المكافأة الاجتماعية لهم وعدم تحديث بياناتهم ناميك. عن تعثر دراسيا نتيجة عدة أسباب كالإيقاف أو الفصل أو التجميد. وأكد الخضير أن توصيتها بالإسراع في تنفيذ خطط عمليات شراء العقارات لمكانات الأكاديمية بالخارج لتوفير مبالغ إيجارها التي تتحملها الخزنة العامة مع التقيد باشتراطات الجهات الرقابية فقد أدرجت في سنوات مالية سابقة اعتمادات مالية لهذا الغرض إلا أنه لم يتم الصرف عليها واستغلالها.

كما أكدت اللجنة على ضرورة المضي في تسوية أرصدة العهد أولاً بأول لتجنب تضخم تلك الأرصدة مع الحرص على وجود التغطية القانونية السليمة نحو توجه الوزارة لاسقاط بعض المبالغ الخاصة بالالتزام بعض الأفراد والجهات بسدادها عن صاريات الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة وتخص سنوات سابقة تعود لما قبل الغزو لعدم توفر المستندات الخاصة بها ناميك عن وضع ضوابط لما هو جديد من

العديد من التخصصات المشبعة بسوق العمل إضافة إلى أن بعض تلك المخرجات حسب إدارة الجهات الرقابية في اجتماعات سابقة تعاني من تدني مستوى الكفاءة لاسيما مع ظهور ظاهرة الشهادات المزورة مؤخراً والتي تؤكد ذلك، وهو ما ينعكس بالسلب على الأداء الحكومي بشكل عام مع ما توصلت إليه اللجنة من غياب التنسيق في تقصي تلك الاحتياجات من الجهات المعنية. ورتق اختصاص ديوان الخدمة المدنية قانوناً بالتنسيق بين مخرجات الجهات التعليمية والفرص المتاحة في القطاعات الحكومية ويقابله برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في القطاع الخاص إلا أن الجهات التعليمية تقوم أيضاً بهذا الدور وفقاً لقانون أنشأها ولكل منها رؤية خاصة في استمرار بعض الاختصاصات المشبعة بالسوق.

وناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي لكل من وزارة التعليم العالي ووزارة التربية المالية عن السنة المالية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهان المراقبين الماليين. وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في بيان صحفي إن اللجنة اكدت على وزارة التربية ضرورة استمرار تسوية أرصدة العهد أولاً بأول لتجنب تضخم تلك الأرصدة. كما أكدت ضرورة تسريع شراء العقارات لمكانات الأكاديمية بالخارج لتوفير مبالغ إيجارها. ووافقت اللجنة المالية أكدت اللجنة على ضرورة تطبيق ضوابط ترقية الإشرافيين واجتيازهم لكافة الاشتراطات للقبول. وجاء في بيان اللجنة: ناقشت اللجنة ووزارة التعليم العالي بشأن قضية ربط مخرجات التعليم بسوق العمل وقد حازت تلك القضية على اهتمام اللجنة في تقاريرها واجتماعاتها السابقة وربط خطة الابتعاث بالتخصصات التي تنسم بالضرورة في ظل وجود خلل كبير على مستوى تغطية احتياجات الجهات أو تكس

تكريماً وعرفاناً بما قدمه المخلصون من أجل الدفاع عن هذا الوطن

هايف: محمد المطيري أحد أبطال المقاومة واقترح إطلاق اسمه على أحد الشوارع

النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحاً برغبة لتسمية أحد الشوارع الرئيسية في (صباح الناصر) أو مدرسة باسم المغفور له بإذن الله تعالى، محمد عبيد المطيري. ونص الاقتراح على ما يلي: تخليداً لذكرى الرموز الوطنية المخلصين الذين أفنوا حياتهم في إعطاء المستمر لخدمة الكويت وإهلها. وحتى يكون أمثال هؤلاء نبراساً للأجيال القادمة ونهجاً يحتذى به. لذا فإنني أقدم بالاقتراح تسمية أحد الشوارع الرئيسية في منطقة صباح الناصر أو تسمية مدرسة باسم المغفور له بإذن الله تعالى، محمد عبيد الحلفي المطيري

المقاومة للأجيال المتعاقبة وتخلد ذكراهم ولما كان إطلاق تسميات الشوارع نوعاً من الوفاء للمخلصين للكويت في السراء والضراء وتكريماً وعرفاناً بما قدموه من أجل الدفاع عن هذا الوطن والحفاظ عليه. لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة بإطلاق اسم المقدم للقائد (محمد عبيد الحلفي المطيري) للمغفور له بإذن الله على أحد شوارع الكويت وعلى صعيد متصل أعلن

من الغزو العراقي الغاشم. وكان المقدم المتقاعد (محمد عبيد الحلفي المطيري) المغفور له بإذن الله أحد أبطال المقاومة البارزين فله العديد من الأعمال البطولية وتذكر منها إدخال أسلحة وصنائق هامة إلى الكويت أثناء الغزو بالإضافة إلى الحفاظ على بيانات المواطنين وذلك بنقل بيانات البطاقة المدنية وحفظها لدى الجهات المعنية بذلك. ويقع على الدولة مسؤولية هامة وهي أن تبرز أعمال أبطال

أعلن النائب محمد هايف المطيري تقديمه اقتراحاً برغبة بإطلاق اسم الراحل محمد عبيد المطيري على أحد شوارع الكويت. وجاء في نص اقتراحه: لما كان للمقاومة الكويتية الأثر البالغ في ذاكرة المواطنين حيث تجلى الجهاد بأسامي معانيه بالدفاع عن الوطن وقيام أبطال المقاومة بالتضحية بكل عزيز وغال مستخدمين كل ما لديهم من إمكانيات متاحة لخدمة الوطن وتحرير أراضيه

يزور البلاد اليوم على رأس وفد من مجلس الاعيان بدعوة من رئيس مجلس الأمة الفايز : العلاقات الأردنية الكويتية نموذج في العمل العربي المشترك



فيصل الفايز

كما أكد عمق العلاقات التاريخية والأخوية التي تجمع الأردن بالكويت لافتاً إلى أنها علاقات قائمة على الاحترام المتبادل "وهي راسخة وقوية وتشكل نموذجا في العمل العربي المشترك". وشدد على حرص الأردن على تعزيز علاقته الأخوية مع الكويت في مختلف المجالات مشيراً إلى "التطور الكبير" الذي شهده العلاقات الأردنية - الكويتية بفضل التوجيهات المباشرة للعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني وسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد. وأعرب عن تمنياته للكويت بمزيد من العزم والأمن والاستقرار وأن تعكس القيادة الحكيمة لسمو أمير البلاد على المواطنين الكويتيين وبلدهم في مختلف المجالات.

وأوضح أن الزيارة ستخللها كذلك بحث القضايا الرامنة في المنطقة لاسيما القضية الفلسطينية والأزمة السورية وتداعياتها على الأردن الذي يستضيف مئات الآلاف من اللاجئين السوريين على أراضيه.

وأكد الاهتمام الذي يوليه الوفد لبحث سبل توحيد المواقف حيال مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك في المحافل البرلمانية العربية والدولية.

وعبما يخض المساندة الكويتية للأردن فمن الفايز مواقف الكويت الداعمة الدائمة والمستمرة وسط الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه الأردن جراء الأوضاع غير الائمة والمستقرة المحيطة فيه.

قال رئيس مجلس الاعيان الأردني فيصل الفايز اسم أنه سيبحث والوفد المرافق له في زيارته المقررة للكويت سبل تعزيز العلاقات في مختلف المجالات بين البلدين الشقيقين إلى جانب مجمل القضايا الرامنة في المنطقة.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الفايز قبل زيارته على رأس وفد من مجلس الاعيان الأردني للكويت بدعوة من رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم لعا أن زيارة وفد

مجلس الاعيان تأتي ضمن إطار العمل المشترك بين مجلسي الاعيان الأردني والأمة الكويتي لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين والبناء عليها في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والبرلمانية.

بشأن عدم دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

«الدستورية» ترفض استشكال الطبطبائي

الاستئناف الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 2017 في قضية (مجلس الأمة) بمعاينة 13 متهما بالحبس ثلاث سنوات وستة أشهر بينهم النائبان الطبطبائي والحريش وبحبس ثلاثة متهمين سنتين وامتناع عن تطبيق العقوبة بحق 34 متهما وبراءة الآخرين من التهم المنسوبة إليهم. من جهة أخرى قررت المحكمة الحكم الصادر بتاريخ 19 ديسمبر الماضي بشأن عدم دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والدكتور وليد الطبطبائي. وذكر أن المحكمة قضت بعدم دستورية المادة (16) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة المتعلقة بإسقاط العضوية الصادرة بالقانون رقم (12) لسنة 1963 مع ما يترتب على ذلك من آثار. وكان مجلس الدتور رفض إسقاط عضوية النائبين الدكتور وليد الطبطبائي والدكتور جمعان الحريش بعد التصويت على إسقاط عضويتهم كل على حدة. وكانت محكمة التمييز قضت بتعديل حكم

رفضت المحكمة الدستورية أمس طلب الإشكال في تنفيذ الحكم الصادر بتاريخ 19 ديسمبر الماضي بشأن عدم دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والمرفوع من الدكتور وليد الطبطبائي. وكانت المحكمة حجزت في الـ 21 من الشهر الجاري طلب إشكال في تنفيذ الحكم الصادر بتاريخ 19 ديسمبر الماضي بشأن عدم دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والدكتور وليد الطبطبائي. وذكر أن المحكمة قضت بعدم دستورية المادة (16) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة المتعلقة بإسقاط العضوية الصادرة بالقانون رقم (12) لسنة 1963 مع ما يترتب على ذلك من آثار. وكان مجلس الدتور رفض إسقاط عضوية النائبين الدكتور وليد الطبطبائي والدكتور جمعان الحريش بعد التصويت على إسقاط عضويتهم كل على حدة. وكانت محكمة التمييز قضت بتعديل حكم